

من ضمنها استقدام 1701 عمالة سائبة للنظافة في مدارس حولي

23 مخالفة مالية على «التربية» دون رد منذ 5 سنوات

وضع ديوان المحاسبة على مكتب الوكيل المالي في وزارة التربية كشفاً يتضمن 23 مخالفة مالية لم يترك رد بشأنها منذ 5 سنوات، طالماً «أن يكون الرد على كل مخالفة بكتاب مستقل مشعاً للدخايل».

وفيما أوضح وكيل الديوان بالإجابة عبد العزيز الهولي أن تاريخ بعض المخالفات يعود إلى السنة المالية 2010 / 2011، قال الوكيل المساعد للشؤون المالية رئيس لجنة إعداد الردود على ملاحظات ديوان المحاسبة يوسف النجار إن حكماً قضائياً صدر لمصلحة الوزارة في شأن المخالفة المالية باستنتاج 64 سيارة بقيمة 527 ألف دينار. «وسبق لنا الرد على تلك المخالفة بكتاباً 2505 بتاريخ 15 مارس 2015».

واستعرض الهولي أهم المخالفات الـ23 التي طلب الردود بشأنها وهي: تأخذ شابت مشروع البنية التحتية بقيمة 7 ملايين دينار، وإتلاف وسرقة المدارس الجديدة في منطقة الخيران وصيانة معدات التكيف في منطقة الفروانية، وعدم التزام إمدادات الشركات بتوفير مستشارين من شركة «مايكروسوفت» في مناقصة توريد أجهزة الخدمة الضخمة، وتأخر الوزارة في إصدار بعض القرارات الإدارية وبعض الملاحظات في عقد تكيف حولي.

وذكر الهولي بعض المتأخر في مناقصة إدارة وتشغيل البث البويعي للفترة القضائية التعليمية، وعقد تشغيل الشركات الحاسوبية، ومناقصة ترجمة مناهج العلوم والرياضيات لنصف الثاني عشر، وقيام متعدد بتقديم مستندات وأوراق ثبوتية خاصة بفتن الذين سبق أن أرسل الأوراق نفسها على أنهما مراقبا هواتف، إضافة إلى استقدام 1701 عامل نظافة في مدارس حولي أكثرهم عمالة سائبة.

عمادة القبول أقرت جداولاً دراسية ثابتة للمستجدين

«التطبيقي» استقبلت ألف مراجع من الراغبين في التسجيل

العمادة استقبلت أيضاً أبناء الكويتيات غير المقيولين في الفصل الدراسي الأول.

وأضافت العمادة أن «بعضاً من طلبة الشواغر الذين تبلغ أعدادهم 330 طالباً ومالية حضر إلى عمادة التسجيل لاختبار الكليات الذين يرغبون في الالتحاق بها، كما استقبلنا الطلبة المقيولين في الفصل الدراسي الثاني، الذين طلبوا الانضمام إلى الشواغر في يستطيعوا الالتحاق بالكليات خلال الفصل

أقلت عمادة القبول والتسجيل في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إنها استقبلت أسس 1000 مراجع من الطلبة الكويتيين غير مستوفي الشروط، والذين يبلغ عددهم 2000، من حاملي الشهادات الأميركية، والصادرة من المملكة العربية السعودية، ومن طلبة الإجازات الدراسية، موضحة أن هؤلاء الطلبة غير المستوفين للشروط ويستطيعون استعمال النواقص والتقديم مرة أخرى إلى «التطبيقي»، وأن

الإبعاد مطلب

ومن ثم فإن النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي نتائج خاطئة ، فضلاً عن كونها نتائج خطيرة، وتشكل اتهاماً صريحاً لطلبة كلية الشريعة ، بعملياتهم التي مقاضاة صاحب البراسة الذي اعتمد على مقدمات مغلوطة وغير منطقية، فكان لا بد أن تكون نتائجها بدورها مغلوطة وبعيدة تماماً عن العلم.

طلبة الشريعة يحكم دراستهم لعلوم الإسلام يعرفون جيداً أن دينهم يأمرهم بتدريس أئمتناهم لوطنهم .. ونحن جميعاً في الكويت - قادة وشعباً - نؤمن بأن انتماؤنا الذي يسبق كل انتمااء هو انتماؤنا لديننا الحنيف، لكننا في الوقت نفسه نعلم أن هذا الدين ذاته علمنا طاعة قارئنا وولاة أمورنا، كما في قوله تعالى «واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم».. فلا تناقض لدينا مطلقاً بين انتماؤنا الوطني والديني.. كذلك فإن حديثه عن «أن الأئمة أكثر تسكناً بالفرقة القليلة»، هو بدوره استنتاج خاطئ تماماً، ويسىء للإئمة وللرجال معاً، فالواقعة الكويتية معروفة بجيها الشديد لوطنها، وبفوق انتماؤها لهذا الوطن، كما أن هذا الاستنتاج يشكل إساءة كبيرة للاستادة الذين علموا الطلبة والمطلبات، ولقنوهن معاني الوطنية والانتمااء.

وفي النهاية فإنه لا بد من وقف هذا الاستأاد بكلية التربية عن العمل وإبعاده عن البلاد، لأنه بما فعله تجاوز كل حدود العلم الذي يدعيه، واجترأ على بث الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، وحاول تشويه شريحة منهم وتصنيغها بأننا «خارج دائرة الوطنية»، وهو ما يستوجب عقابه وإبعاده خارج البلاد.

ويبقى أن نتساءل أيضاً: هل أن الأوان للوقف عن التجنبي على طلبة كلية الشريعة وخريجينا؟

هل أن الأوان للقف عن محاربة هذه الكلية، واستكثارها على الكويت التي كان يقترض أن تضم - كغيرها من الدول الشافعية - جامعة كاملة للعلوم الإسلامية، وليس كلية وكيفية توجه إليها السهام من كل اتجاه، وأن الكويت ليست دولة إسلامية، فيما نشهد مداً كبيراً لانتشار الجامعات والكليات التي تدرس علوم الشريعة وأصول الدين، حتى في دول العالم الغربي، وليس فقط العالم الإسلامي؟.

مجلس الوزراء

الكويتية، كما أوصيت اللجنة بسحب الجنسية الكويتية لعدد 51 من الحاصلين عليها بناءً على غش ومعلومات كاذبة وشهادات غير صحيحة

وإشاد مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي الذي عقده بعد ظهر أمس في قاعة مجلس الوزراء بقصر بيان برئاسة رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك، بإشاد بما تتخذ اللجنة العليا لتحقيق الجنسية من إجراءات لمخ الجنسية الكويتية لسحبها، مؤكداً على عدم انتهاون مع كل من حصل عليها بطريق التدليس والغش.

وكان الخالد قد كلف الأسبوع الماضي عن مكرمة أميرة سامية بتجنيح نحو 180 من أبناء الإمارات والمطقات الكويتيات و120 من أبناء وأحفاد المتجنسين الذين بلغوا السن القانونية مؤكداً أن هذه المكرمة تجسد التوجه الإنساني النبيل لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وفي موضوع آخر أعرب مجلس الوزراء عن ارتياحه وتقديره للجهود المخلصة التي يبذلها رجال وزارة الداخلية والإدارة العامة للجمارك في سبيل مكافحة المخدرات، وتجنيح البلاد هذه الألفة الفخافة، وحماية أبناء المجتمع الكويتي من آثارها المدمرة.

وكان المجلس استمع إلى شرح قدمه الخالد بشأن تفاصيل عملية ضبط شحنة تحمل مليون ونصف حبة مخدر، تم إخطانها بطريقة مبتكرة بجوئيتين محمليتين بالقمم قادمتين من إحدى الدول مؤخرًا، مؤكداً أن أجهزة الأمن قادرة على التصدي لكل من تسول له نفسه المساس بأمن وسلامة أهل الكويت.

وقدم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح عرضاً للمجلس حول التوقيع على عقد بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية لصفقة عسكرية لمصلحة القوات البرية والجوية والبحرية الكويتية.

وقرر المجلس الموافقة عليها وعلى قوانين أخرى ورفعها إلى حضرة صاحب السمو الأمير، فمهما لإحاطتهما إلى مجلس الأمة.

من جانب آخر، أشاد مجلس الوزراء بالإلتزام التاريخي الذي حققه الرامي فهد الديبجاني بمحاولته على أول ميدالية ذهبية في مسابقة (دبل تراب)، وكذلك حصول الرامي عبد الله الطرقي الرشيد على الميدالية البرونزية في مسابقة السكيت ضمن منافسات الرماية بدورة الألعاب الأولمبية في ريو دي جانيرو 2016 وللقامة في البرازيل، كما أشاد بكل

من سعود عبدالرحمن حبيب وخالد جاسم المصنف وعبدالرحمن ناصر الفيحان وأحمد محمد العفاسي وعبدالعزیز علي التشتلي، في السلطان العيسى وعباس قلي، حيث جسدت مشاركتهم في هذا الحفل العالمي رغم التحديات التي فرضت على الرياضة الكويتية وتوقفها عن المشاركة الدولية، ما جعل عليه الشعب الكويتي من قيم وأصالة وإصرار على تحدي الصعاب.

واستذكر المجلس التقجير الإراهي الذي وقع في أحد مستشفيات مدينة كويتا جنوب غرب جمهورية باكستان الإسلامية، والذي أسفر عن سقوط عشرات الضحايا والمصابين، مجدداً موقف دولة الكويت الثابت والرافض للأهراق بجميع أشكاله وصوره، سائلاً المولى تعالى أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته ومغفرته، وأن يمن على المصابين بالشفاء والعافية.

كما أيد مجلس الوزراء الانفجارات التي حدثت في عدة مناطق سياحية في مملكة تايلند، والتي أسفرت عن وقوع أعداد من القتلى والجرحى، مجدداً تأكيد على موقف دولة الكويت الثابت واللبدي المناهض للعنف بكافة أشكاله وصوره.

الكويت تحثي

الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله المبارك، ونائب المدير العام للهيئة العامة للرياضة لقطاع الرياضة الدكتور حمود فليطح.

وشهدت قاعة التثريتهم حضوراً واسعاً من مختلف الاعصار لاستقبال الرامي الطرقي بالاعلام والورود إلى جانب حضور كبير لرجال الصحافة المحلية والدولية.

وكان البطل الطرقي حقق إنجازاً كبيراً في تصفيات «سكيت» في هذه الألعاب، باحتلاله المركز الأول على جميع الرماة 32 وكسر الرقم الأولي بجدارة بإصابته 123 طلقاً من أصل 125 طلقاً.

وللبطل الطرقي سجل ذهبي ناصع في الإنجازات حيث حقق في عام 2014 إنجازاً مميزاً على الصعيد العالمي، بثبوته المركز الأول في ترتيب رماة العالم بلعبة «سكيت»، حسب تصنيف الاتحاد الدولي للرماية الذي أعلنه رسمياً لتكون المرة الرابعة غير تاريخه الرياضي حبيها.

ومن بين إنجازاته أيضاً تحقيقه الميدالية الذهبية «سكيت» الفردي ضمن مسابقة الرماية في «السياد 2014»، في مدينة تشينون الكورية الجنوبية، حيث تغلب حبيها على الصيني بينغ تشو.

وفي العام نفسه حقق الميدالية الذهبية في مسابقة «سكيت» ضمن مشاركتها في بطولة كأس العالم للألعاب الطائرة في العاصمة الصينية «بيكين» وقبلها حقق في عام 2010 ذهبية الألعاب الآسيوية في «كوانزو» الصينية.

كما أحضر الطرقي المركز الأول وللميدالية الذهبية في البطولة الآسيوية لرماية الطابق الطائرة التي أقيمت عام 2009 بمدينة «الماني»، الكازخستانية منأحا الصدارة للكويت، لكن تصدر تلك المسابقة محطماً حينها الرقم الآسيوي المسجل باسمه والذي حققه في البطولة الآسيوية في باتوكو عام 2004.

وكان الطرقي أحد أبرز الرماة الكويتيين في بطولة العالم للرماية التي أقيمت في سان دومينغو بجمهورية الدومينيكان عام 2007، حيث كانت المنافسة قوية وشديدة مع 82 رامياً من أبطال العالم.

ولم تكن الرامي الطرقي حينها من خلف القاعد التأهيلي الوحيد لرماية السكيت من بين 82 رامياً، بعد تصنيفه ضمن أفضل ستة رماة في النهائيات، وتمكن من إحراز المركز الثاني ليكون أول رياضي كويتي يسجل اسمه في أولمبياد بكين 2008.

محافظ البصرة

البصرة «التي تجسدها الأواصر المشتركة في العقيدة والعروية والصياغة والجوار ومختلف أنواع العلاقات، وهو ما حدا بنا إلى زيارة جارتنا الكويت التي هي ربما أقرب إلينا في البصرة من أقرب محافظة عراقية، ولا يوجد بيت في البصرة لا يوجد لديه أقارب في الكويت».

ولفت إلى أن زيارته للكويت تأتي تزامناً مع ذكرى الغزو، «حيث جئنا نحمل ضمن الزينون وحمائم السلام لأشغالنا وأحباتنا، ونقول لهم إن الطعان يذهبون لكن تبقى الأمم والشعوب، لا سيما أن كلا الشعبين الشقيقين ألفتوا بكار الطاعة».

وعن لقاءه أمس الأول الأحد مع سمو أمير البلاد، وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، ووزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد، أعرب النصاروي عن سعاده بالترحيب الكبير الذي تلقىه والوفد المرافق له من القيادة السياسية الكويتية، «وهو ما أثنانا أي هوة حصلت في السابق بسبب النظام الدكتاتوري السابق».

الاعلام الأمني تحذر من التعامل مع المؤسسات غير الرسمية لتجنب النصابين

القبض على عصابة إثيوبية تدير مكتباً وهمياً للعمالة المنزلية



المنهون بة قبضة العمالة

وقالت الإدارة أن هذه العصابة الإثيوبية تقوم بتخريض العاملة للهروب من منزل كفلها إلى هذه المكاتب الوهمية ثم تشغيلها عند شخص آخر.

وذكرت أنه بعد الاستعلام عن الأشخاص المضبوطين تبين بأنهم جميعاً مطلوبين في قضايا تعذيب وقضايا أخرى حيث تم احتالهم إلى جهات الاختصاص.

وأوضحت أن رجال مباحث شؤون الإقامة الإثيوبية تدير مكتب وهمي للعمالة المنزلية حيث يقومون بإيواء عدد من العاملات المتخفيات عن كفلانهم ثم تشغلهن عند الأشخاص آخرين. وأيضاً أن رجال مباحث شؤون الإقامة قاموا بعمل المزيد من التحريات، وعلم ذلك علواً كمين تلك العصابة حيث تم ضبط عدد 28 شخصاً من الجنسية الإثيوبية يعملون باسم عدة مكاتب وهمية للعمالة المنزلية.

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني أن رجال الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة تمكنوا من القاء القبض على عصابة إثيوبية مكونة من 28 شخصاً تدير مكتب وهمي للعمالة المنزلية.

وأشارت الإدارة إلى أن الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة قد وردت إليها معلومات من أحد صادرها تعيد بوجود عصابة من الجالية الإثيوبية تدير مكتب وهمي للعمالة المنزلية حيث يقومون بإيواء عدد من العاملات المتخفيات عن كفلانهم ثم تشغلهن عند الأشخاص آخرين.

وأوضحت أن رجال مباحث شؤون الإقامة قاموا بعمل المزيد من التحريات، وعلم ذلك علواً كمين تلك العصابة حيث تم ضبط عدد 28 شخصاً من الجنسية الإثيوبية يعملون باسم عدة مكاتب وهمية للعمالة المنزلية.

وأوضح الحربي بأن هذه الحملات أسفرت عن رفع 46 سيارة مهمة، ثم إرسالهم إلى موقع الحجز بمنطقة أمقره وتنظيف الأماكن بالكامل بعد رفع السيارات.

وأعرب عن أمله في أن يتعاون الجميع من أجل المحافظة على النظافة العامة، وإتباع إرشادات البلدية، لا سيما وأنها تتصل بحدأة إعادة المجتمع ونعش مدى الاهتمام بالمحافظة على البيئة الكويتية.

عشرات القتلى

والعاصرية وخان طومان جنوبي حلب، واتهمت المعارضة الطيران الحكومي والروسي بالقووف وراء سقوط قتلى وجرحى في ريف حلب، واتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مسلحي المعارضة باستغلال وقف إطلاق النار المؤقت في مدينة حلب ومحيطها لإعادة تسليح وتنظيم أنفسهم، بحسب ما نقلته وكالة رويترز.

وأضاف لافروف - خلال مؤتمر صحفي عقده مع نظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير بمدينة بكتريينبورغ الروسية - أنه أدرك أن الهدنة اليومية التي تستمر لساعات قليلة لا تكفي لإخلاء المساعدات أو خروج المدنيين، لكن من الصعب جعل الهدنة تستمر لفترة أطول خشية أن يستغلها المسلحون، بحسب ما ذكره لافروف.

السعودية تشاشد

التجهيز القسري للأطفال وعائلاتهم.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن المجلس جدد خلال جلسته الأسبوعية أسس، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، إدارته بأشد العبارات «استمرار الانتهاكات التي تقوم بها القوات السورية وحلفاؤها بشكل يومي ضد المدنيين من تعرض النساء والأطفال للقتل وتدمير المدن بالصف الجوي العشوائي والاستهداف للقعد للمدارس والمستشفيات والأطق الطبية».

كما ندد «باستخدام الحضار كاسلوب من أساليب الحرب والذي يموت بسببه أبناء الشعب السوري إثر الجوع ونقص الدواء».

الحكومة المصرية

للحكومة المصرية أمام المحاكم، في بيانها إنها استندت في الاستشكال المقدم منها إلى أن الاتفاقية تقع ضمن أعمال السيادة، طاعة فيما ورد في حكم محكمة الغضا الإداري الصادر بتبعية الاتفاقية الإستراتيجية للتجيين المتكثرتين في مدخل خنق العليقة لمصر.

وقدمت الهيئة مستندات تثبت تبعية الجزيرتين للمملكة العربية السعودية، وأن الحكومة المصرية وافقت على إعادتهما إلى المملكة العربية السعودية منذ 1990 وتم إرجاء تنفيذ قرارها بالاتفاق مع السعودية لحين استقرار الأوضاع بالمنطقة، بحسب البيان.

وأشارت الهيئة إلى أنها طلبت وقف تنفيذ حكم المحكمة الإدارية لحين صدور حكم المحكمة الدستورية العليا المختصة بظفر دستورية القوانين، في هذه القضية.

وكانت محكمة القضاء الإداري، وهي الجهة القضائية المختصة بالفصل في المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها، قضت في يونيو الماضي ببطال اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، وتبعية الجزيرتين لمصر.

لكن هيئة قضايا الدولة، التي تمثل السلطين التنفيذية والتشريعية، تقدمت بطعن في قرار القضاء الإداري بإلغاء اتفاقية ترسيم الحدود، وطالبت بتحديد جلسة عاجلة للنظر.

وكان رئيس الوزراء المصري شريف إسماعيل وولي ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان قد وقعا اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية في أبريل الماضي.

وتسبب الاتفاق، الذي لا يدخل حيز التنفيذ إلا بموافقة مجلس النواب المصري، وهو ما لم يتم حتى الآن في احتجاجات في الشارع المصري، واتهامات للرئيس عبد الفتاح السيسي «ببيع» الجزيرتين مقابل الحصول على استثمارات سعودية.

وقام عدد من المحامين برفع قضية أمام القضاء الإداري لوقف تنفيذ الاتفاقية.

والتقت قوات الأمن المصرية القبض على الناشط والمحامى الحقوقي مالك عدلى تنفيذاً لقرار النيابة العامة بخصيته، للتحقيق معه على خلفية التحريض على التفاهر فيما سمي بـ«جمعة الأرض» في ٢٥ أبريل الماضي.